alikhtiar athaouri

revue mensuelle marocaine



جريدة مغربية عربية

Corres. : Maurice BLANC - P.R. 65 - 103, Av. de la République -75011 PARIS. PRIX 2,00 F الثمن N° 30 العدد OCTOBRE 78 أكتوبر

نتائج منطقية لمسلسل المساومة

تعرف قضية الصحراء المغربية منذ الانقلاب الموريطاني الاخير عدة تطورات وتحركات ديبلوماسية علنية وسرية مكثفة. ان مجمل هذه التحركات تؤكد ان الانقلاب الموريطاني نفسه لم يكن سوى نقطة انطلاق لاعادة ترتيب الاوراق في افاق فرض «حل للنزاع القائم».

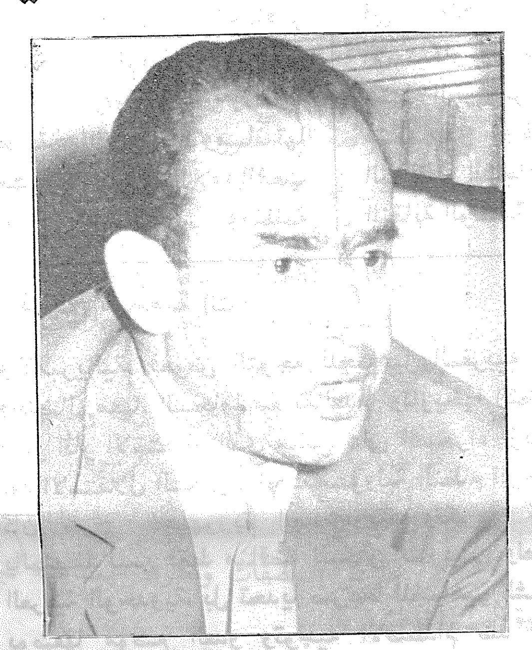
واذا كانت المعطيات المتوفرة حاليا لا تسمح بتحديد ما ستفضي اليه الامور، فانها تؤكد لا محالة ان مسلسل المساومة الذي فرض على قضيتنا الوطنية لم يكن الا ليؤدي لنفسه النتائج التي نشهدها اليوم:

- ان القبول بالمساومة على السيادة الوطنية وبتقسيم جزء من التراب الوطني مع «الشقيقة موريطانيا»، التي لم يسبق ان كان لها اي مطلب ترابي بالمنطقة، واقتسام خيراته وتجزئة جماهيره، لم يطرح في يوم من الايام من زاوية «وحدة الشعوب» و تمتين الصلات والعلاقات بين الشعبين المغربي والموريطاني»، بقدر ما كان مساومة رجعية بين الحكام بايعاز ومراقبة من الدوائر الامبريالية والاستعمارية الجديدة. وها نحن اليوم نرى «الشقيقة» تقبل بالمساومة من جديد ويصرح حكامها باستعدادهم للتفاهم مع «الشعب الصحراوي» ويتركون الباب مفتوحا لاقامة الكيانات او حتى الدويلة في «الجزء الموريطاني المسترجع من الصحراء»... وما ذلك الا دليل قاطع على ان التحالف الذي اقيم بين موريطانيا والمغرب لم يطرح من زاوية تحالف الشعبين حول قضية وطنية عادلة الا وهي استكمال السيادة الوطنية المغربية، وانما هو تحالف بين الحكام بمنطق المساومة والاقتسام وبتأطير من الاستعمار الجديد الساهر على مصالحه الاساسية بالمنطقة، وبالتالي فان دور «الموعزين» المنسقين والمحركين للتحالف، لم يكن سوى خدمة موضوعية لمسلسل المساومة.

- اما بالنسبة للاطروحة والممارسة الانفصالية، التي ساهمت في اقحام المنطقة في دوامة الاستنزاف والاحتراق الداخلي وتهديدات الحرب الشاملة المدمرة لمصالح الشعوب، فانها ايضا قد دعمت منطق المساومة ومارسته، وجعلت من تنكرها لمصلحة الشعب المغربي وسيلة لمنع التحالف معه وتوحيد كل القوى الوطنية والتقدمية ضد القوى الرجعية والاستعمارية

- البقية في ص 2 -

في ذكرى الشهيد المهدي



مهام اساسية لا زالت تنتظرنا

جرت العادة عند المناضلين الاتحاديين ان يحيوا كل سنة ذكرى الشهيد المدي، واحياء الذكرى بالنسبة لنا لا يعني التظاهرة او المهرجان من اجل المهرجان، بل يعتبر بالاساس مناسبة لمراجعة انفسنا باعتماد نفس النهج النقدي الذي تضمنه «الاختيار الثوري» الذي تفرضه الاوضاع العامة في البلاد.

وهذه السنة، واذ تتفاقم الازمة، الازمة الحادة التي يعاني منها شعبنا اكثر من اي وقت مضى، كما تعيش الحركة الاتحادية اوضاعا من التمخض والصراع الايديولوجي نتيجة هيمنة الاختيار الاصلاحي على قيادتها، نرى لزاما علينا استحضار مهامنا الاساسية من جديد، تلك المهام التي سطر «الاختيار الثوري في المغرب» اطارها العام، اخذا بعين الاعتبار تباين المعطيات التاريخية والظروف السياسية، رغم ان هذا لا يعني في شيء جوهر الاختيارات المطروحة. (انظر ص 10 و11).

الشركات المتعددة الجنسية

انظر ص 5-8 -

في ذكرى الشهيد المهدي:

«المهام التي تنتظرنا»

لا شك ان الجزء الاول من الاختيار الثوري في المغرب، بتحليله للمرحلة اناذاك واستخلاصه العبرة من التجربة السابقة، والوضوح الذي قدم به النقد الذاتي لهذه التجربة و«اخطائها الثلاث». لا شك انه يعتبر مساهمة اساسية في توضيح الرؤيا امام المناضلين وتوفير كل المعطيات التي يجب ان ينبني عليها كل برنامج حزبي قريب او بعيد المدى. الا ان الاختيار الثوري لم يقف عند النقد الذاتي والتحليل الدقيق للاوضاع السائدة، بل تجاوز ذلك بتحديده المهام المستعجلة وتقديم البديل على مستوى الاداة الملقات على عاتقها تحقيق هذه المهام. وهذا ما يهمنا استحضاره ونحن نحيي ذكرى الشهيد المهدي.

١ ـ مشكلة الديموقراطية

لقد طرحت هذه المسألة بمنتهى الوضوح والفهم الدقيق لخطط النظام والاستيعاب الشامل لخلاصات السنوات الاولى من الاستقلال الشكلي، وبالتالي الطرح الصحيح للتكتيك الذي يجب نهجه اتجاه مشكلة الديموقراطية.

«وهكذا كانت تتعاقب الحكومات، تشكل ثم تحل دون الخضوع لاية قاعدة مستقرة، وكانت الاحزاب السياسية الحقيقية او المزورة توضع في مستوى واحد، وكان المبرر الذي يلتجأ اليه لتعليل فقدان المقاييس هو ان الجهود يجب ان تتضافر لمواجهة كبريات القضايا الوطنية، وانه لم يحن بعد موعد الديموقراطية. وادهى من ذلك ان خصوم الديموقراطية كانوا يستعملون ضدنا بعض نظرياتنا في الديموقراطية الواقعية، مدعين ان المشكلة الدستورية انما هي مشكلة شكلية لا تحل جوهر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وفي نفس الوقت، وتحت شعار المصلحة الوطنية والوحدة المجسمة في شخص الملك، ظلت قوى الرجعية بتأييد مشبوه من الداخل والخارج تماطل في تحقيق الاصلاحات الجذرية التي تهدد ما تتمتع به من الامتيازات. وبذلك قويت شوكة العناصر الاقطاعية حتى بلغ الامر في اواخر سنة ١٩٥٨ ان نظمت في جبال الريف بشمال المغرب ثورة مصطنعة بتواطوء مع عناصر القيادة العامة للقوات الملكية المسلحة.

وقد سبق ان دبرت قبل ذلك بسنتين مناورة مماثلة في مناطق الجنوب بتافيلات على يد الاقطاعي «عدي وبيهي».

ويجب الاعتراف هنا ان الخطر المزعوم لثورة الاقطاع المصطنعة على كيان الدولة قد استفاد منه القصر كوسيلة للضغط علينا للتعاقد معه عند تأسيس حكومة عبدالله ابراهيم. وكانت نتيجة هذا التعاقد الرمزي بين القوى الشعبية وبين الملك ان وضعت في الحزب داخل هذه الحكومة، ويحق لنا اليوم ان نتساءل الى اي حد لم نكن مخطئين في تجميد المطلب الدستوري، حتى اظهرت التجربة بعد سنتين بصفة قاطعة انه يستحيل نجاح اي اصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم.

واخيرا ادركنا بعد اقالة حكومة عبدالله ابراهيم ان كل تعاقد مع القوى المحافظة لا قيمة له ما لم يكن على اساس برنامج واحد ومحدد، والا، يصبح ممثلو الحركة التقدمية في الحكم بمثابة رهائن تستغلها الرجعية لتزكية سياستها وتضليل الرأي العام».



« واخيرا ادركنا ان كل تعاقد مع القوى المحافظة لا قيمة له ما لم يكن على اساس برنامج واحد ومحدد، والا، يصبح ممثلو الحركة التقدمية في الحكم بمثابة رهائن تستغلها الرجعية لتزكية سياستها وتضليل الرأي العام».

... «انه من البديهي ان من يكتفي بالخطة التكتيكية «المرحلية»، دون ان ينطلق من افق استراتيجي، يكون مصيره اما ان يسرق منه الخصم سياسته، واما ان يظهر بمظهر الانتهازية».

ان وجودنا في حد ذاته ونشاطنا المتزايد ما فتئا يشكلان خطرا قاتلا على اعداء شعبنا سواء جاؤا من الخارج او كانوا يعيشون كالطفيليات بين ظهرانيه.

٢ ـ من اجل تحرر حقيقي

ان المشكلة الديموقراطية لا تنفصل عن مسألة التحرر من سيطرة الاستعمار بمختلف صيغه، وبعبارة اخرى فان النضال الديموقراطي من اجل تحقيق السيادة الشعبية والنضال الوطني من اجل تحقيق السيادة الوطنية، مرتبطان متلازمان في اطار شامل قوامه استراتيجية وطنية تقدمية واقعية وفعلية.

«... وهي (المشكلة الديموقراطية) لا تنفصل كذلك عن معركتنا ضد الاستعمار، اذ لا يكفي ان نوجه ضرباتنا لنظام الحكم المطلق في الميدان السياسي وحده، بل ينبغي كذلك اضعاف حلفائه في الميدان الاقتصادي، وهم المستعمرون والاقطاعيون والبورجوازية التجارية الطفيلة».

وبهذه النظرة الشمولية يوضح الاختيار الثوري ان مهامنا ضد الاستعمار على المستوى الخارجي لا يكتفي «بالشعارات المبتذلة بل انه عبارة عن عمل متواصل يكون انعكاسا على الصعيد الدولي لاختياراتنا السياسية الشاملة».

واذا كان النضال ضد الاستعمار خارجيا يندرج في الاطار العام لصراع قوى التحرر والتقدم مع القوى الامبريالية الرجعية، فان لنضالنا على الصعيد العربي وفي مستوى المغرب العربي خصوصياته واهميته، ردا على سياسة النظام الرجعي وتجاوبا في نفس الوقت مع اختياراتنا التقدمية القومية والوحدوية. وبشأن وحدة المغرب العربي على الخصوص، يقول الاختيار الثوري:

«لقد بدأ شعار وحدة المغرب العربي يحتل مكانة بارزة في حياتنا، وعلينا ان لا نسمح لأحد باستغلاله، وان نستخلص الموعظة من اخطائنا السالفة بتعويد المناضلين على اعطاء كل شعار مدلوله الصحيح، وتلك وسيلة سوف نفرض بها على حلفاء الاستعمار الواعين وغير الواعين أن يكشفوا عن وجوههم الحقيقية، او ان يخضعوا لمنطق القوى الشعبية». ←

اما على الصعيد الداخلي فان مهامنا في اطار مناهضة الاستعمار «**تتلخص في تصفية مخلفات السيطرة الاجنبية، وانهاء تبعيتنا من الميادين الاقتصادية والمالية والثقافية**».

الا ان تحقيق هذه الاهداف يقتضي بطبيعة الحال وضع استراتيجية واضحة، تأخذ بعين الاعتبار نتائج التجربة وتستمد افقها من الاهداف الاشتراكية البعيدة المدى، والوسائل الضرورية لبلوغها. كما تأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية الاتية:

... «ولكي نحقق تحررنا الاقتصادي، فان مهمتنا في المعركة ضد الاستعمار هي ان نرفض قبل كل شيء، اولا الجلوس في مقعد ورشة السلطة الاستعمارية، ثم ثانيا عدم تحديد سياستنا بالمقاييس والتقديرات التي كانت تفرضها ظروف الحماية الاجنبية».

... « يجب ان يصبح واضحا عند الجميع، اننا لا يمكننا ان نتحرر تحررا كاملا عن طريق اصلاحات جزئية وفي نطاق النظام الرأسمالي، واننا لن نكون في مستوى مهامنا التاريخية الا بانتهاج سياسة مقاومة للاستعمار تكون شاملة، لمجالات العمل في الداخل والخارج

.... «ان مضمون الاشتراكية العلمية عندنا يقتضي:

- حلا صحيحا لمشكلة الحكم، باقامة مؤسسات سياسية، تمكن الجماهير الشعبية من رقابة ديموقراطية على اجهزة الدولة، وعلى توزيع ثرواتها وانتاجها القومي.

- اسسا اقتصادية لا تترك اي مظهر من مظاهر سيطرة الاستعمار ولا لسيطرة حليفيه الاقطاع والبورجوازية الكبرى الطفيلية.

- تنظيما سياسيا واجتماعيا للسهر على تأطير الجماهير الشعبية وتربيتها، من اجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد القومية الضرورية لتراكم وسائل الاستثمار=

وانطلاقا من هذا الافق الثوري، وهذا الاختيار الاستراتيجي الواضح والمستقر، يتعين ايجاد تكتيك منسجم، يتماشى مع المعطيات الظرفية ويترجم في كل مرحلة مرحلة الخط السياسي العام، مع الحرص على خدمة نفس الاستراتيجية المرسومة. وفي هذا الاتجاه فان الاكتفاء «**بانتقاد الاسلوب الذي تسير عليه السياسة الاصلاحية، دون التعرض للوضع في مجموعه، وتكون اذ ذاك عملية نقد الجزئيات دون التجرؤ على المساس بمنابع الفساد، من قبيل ما يسمى منطقيا (معارضة صاحب الجلالة)**».

٣ - الاداة

ان تحديد الاختيار الاستراتيجي وتوضيح الخط السياسي والاهداف البعيدة والقريبة المدى. يقتضي ايضا تحديد طبيعة الاداة الملقاة على عاتقها هذه الاهداف. الشيئ الذي يرتبط بشكل وثيق بالاختيار الاديولوجي:

«ان حزبنا الذي نريده واضحا في افاقه، ومتماسكا في تنظيمه، ينبغي له ان يستخلص النتيجة المنطقية لاتجاهه الثوري. ولذلك وجب علينا ان نوجه عناية خاصة للتربية الايديولوجية داخل الحزب، التي بدونها ستبقى اختياراتنا في حيز الآمال ومن قبيل التمنيات العاطفية.

ان هذا التكوين الايديولوجي يجب ان يقوم على اساس دراسة القوانين العلمية لتطور المجتمع وقد اثرتها تجارب الثورات الاشتراكية والتحررية ضد الاستعمار، كما يجب ان تمتد جذوره الى اعماق ثقافتنا العربية، وان تستمد قوتها من تراثنا القومي الزاخر بالقيم التقدمية والانسانية».

.....«ان المحتوى الاجتماعي للحزب يستمد تركيبه من اختياراتنا الايدولوجية ومن الافق الثوري، كما يبنى على ما استخلصناه من نتائج في تحليلنا للمواقف الاساسية لمختلف فئات المجتمع تجاه قضايا التحرر الكامل السياسي والاقتصادي ومشاكل بناء المجتمع الاشتراكي. فلا غرو ان نكون عن جدارة حزب الجماهير الكادحة الحضرية والقروية الذي يتجسد فيه التحالف بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين».

... «اما نشاطات الحزب كمنظمة سياسية وسط العمال وفي المؤسسات فانها بالغة الاهمية، لانها هي الضمان لامتزاج النضال السياسي بالنضال النقابي. وفي هذا السبيل يجب علينا الا نغفل اي عامل من العوامل التي يمكنها ان تؤثر على تحقيق هذا الامتزاج، سواء العوامل المتعلقة بضعف التكوين الايديولوجي، وسوء تقدير الظروف الراهنة، او العوامل الداخلية المتعلقة بالبطالة ووسائل الضغط والافساد التي يملكها النظام، وحتى المتصلة بالتركيب النقابي نفسه».

... «وان خطتنا فيما يرجع لعلاقات الحزب بالمنظمات الجماهيرية خطة منظمة واضحة، بحكم دور الحزب كمحرك، ودور كل منظمة حسب نوعيتها وضمن حدود استقلالها الذاتي».

بهذا الوضوح، وبهذه النظرة الشمولية، حدد «الاختيار الثوري في المغرب» المهام الاساسية المنوطة بنا، سواء بالنسبة لنظرتنا للمسألة الديموقراطية استراتيجيا وتكتيكيا، او بالنسبة لنضالنا ضد التبعية والاستعمار، أوداخليا وخارجيا، او على مستوى العمل التنظيمي، محتواه وصيغه الناجعة لبناء الاداة الثورية القادرة على ترجمة كل هذه الاختيارات المتكاملة المرتبطة الى حيز التنفيذ والتطبيق. انها فعلا مهام اساسية لا زالت تنتظر كل المناضلين الثوريين.

تونس :

محاكمة النقابيين

بعد اعتقال ١٥٠ من القياديين والاطر النقابية، وتسريح الاف العمال بسبب الاضرابات التي نظموها، وبعد المؤتمر المطبوخ الذي نصب قيادة صورية على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل واقامة حراس في المؤسسات لارباب العمل. تم حل كل النقابات التي رفضت الانصياع لهذا المخطط واعتقال الاف النقابيين الذين ساهموا في جمع التبرعات التضامنية.

تأتي محاكمة «سوس» تتويجا لهذه الحملة المسعورة ضد الاتحاد العام. وعلى اثر تفنيد مزاعم السلطة وفضح اساليبها القمعية من طرف المتهمين ووكلائهم، احيلت القضية على محكمة خاصة: "محكمة امن الدولة" بهدف تحميل النقابيين مسؤولية احداث ٢٦ جانفيي. وقرار من هذا النوع يجعل النقابيين تحت رحمة الفصل ٧٢ من القانون الجنائي الذي قد يترتب عليه الحكم بالاعدام. ثم ان النظام لن يتردد في الالتجاء الى تزييف الحقائق لتثبت تهمة التآمر على أمن الدولة بهدف تصفية المقاومة النقابية وضرب الهياكل الشرعية للاتحاد العام التونسي للشغل.

وقوفا ضد هذه المؤامرة التي تستهدف القوى التقدمية التونسية وشجبا لكل هذه الممارسات القمعية نظمت لجنة ٢٦ يناير التونسية يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨ ب ٤٤ زنقة رين باريس ٧٥٠٠٦ مهرجانا تضامنيا حضره عدد كبير من المنظمات التقدمية والديموقراطية.

صدرت الاحكام الجائرة في حق المناضلين النقابيين التونسيين.
- والجريدة تحت الطبع - وسنعود لهذا الموضوع بالتفصيل في العدد المقبل.



الشاه السفاح يتحدث عن نظامه

اذا كانت الاحداث التي تعرفها ايران منذ شهور قد اكدت بما لا يدع مجالا للشك، افلاس النظام الايراني وعجزه عن مواجهة الانتفاضة الجماهيرية الرائعة، فان هذه الاحداث نفسها سمحت بكشف جوانب عديدة ظلت مغمورة لحد الآن، تتعلق بسياسة النظام الداخلية والخارجية وتصوره للديموقراطية والمعارضة... لتسليط بعض الضوء حول هذه الجوانب ننشر في هذا العدد فقرات مختارة يتحدث فيها الشاه عما يسميه «بمشروعية نظامه» واسسها ومفهومه «لمعارضة صاحب الجلالة» ودور الجيش الايراني في منطقة الخليج..

• لقد توجت نفسي سنة 1967، لكنني اعتبر ان الشعب باستقباله الحماسي لي بعد سقوط مصدق قد انتخبني. وبذلك اصبحت الملكية عندنا منتخبة ووراثية في نفس الوقت.

لقد توجت نفسي بيدي، وبما انني اعتبر نفسي ممثلا للشعب يمكن القول بان الشعب استعمل يديه للتويجي.

• ينص الدستور على ان مشروعيتي تنبثق من الحق الالهي ؛ لكن هذا الحق يعني بالنسبة لي شيئا آخر، فكما قلت، لقد أحسست طيلة حياتي بالقداسة، وهكذا كنت ألمس شخصيا هذا الحق الالهي ...

• انني شخص روحاني، وقد اقتنعت بذلك منذ السنة السادسة من عمري حيث بدأت أنذاك أعيش احلاما ورؤى صوفية وعدة تجارب روحانية : اهمها انني شاهدت «الامام علي بن ابي طالب» وكان ذلك ابان اصابتي بمرض عويص فجائني علي بسيف المقوس وجلس بجانبي وأرواني من قدح وبعد ذلك انخفضت الحمى وشفيت.

وفي مناسبة اخرى، سقطت من فوق فرس وكاد رأسي ان يصطدم بصخور، فرأيت احد قديسينا وهو «العباس» يمد يداه لينقذني.

• السلطة هي الجهاز التنفيذي، وعندنا في ايران يترأس الملك الاجهزة الثلاثة : التنفيذي والتشريعي والقضائي، لكن حسب الدستور يعد الجهاز التنفيذي من اختصاص الملك وحده.

• احتمال انقلاب عسكري ؟ مستحيل .. لا اعتقد ان ذلك سيحصل. بالطبع يتحدث البعض عن ثورة شعبية، او على الاقل على انتفاضة يدبرها اعداء بلادنا، لكنني اقول فيما يخص الجيش، المسألة غير مطروحة بتاتا ... الانقلاب العسكريّ مستحيل هنا فعلاقاتي بالجيش تحول دون ذلك، لانني انا قائد الجيش الفعلي. فانا كونته وصنعته بأدق تفاصيله واخترت له أسلحته من اصغرها الى اكبرها ومن اخفها الى اثقلها. وبفعل قيادتي المباشرة له، يلمس الضباط الكبار والصغار سلطتي عليهم وقيادتي لهم. بالطبع لا يمكن القول ان كل عناصر الجيش مصونة تماما، اذ سبق لاحد جنود الحرس الامبراطوري ان حاول اغتيالي، ومع ذلك يمكن القول بان لي ثقة في جيشي بنسبة 99 000 على مليون.

• اعدائي هم الشيوعيون والماركسيون المسلمون وغيرهم ... عددهم قليل : يوجد منهم حوالي ثلاثة آلاف في السجن. خطورتهم تكمن في وضعهم للقنابل واغتيال بعض الاشخاص. ولا اعتقد انهم يشكلون خطرا سياسيا لانهم استعملوا كل طاقاتهم لحد الان ..

المعارضة عندنا، هي المعارضة داخل الحزب الواحد، وهي معارضة ضد بعض المنفذين وضد بعض اساليب تدبير الامور، اما ما يسمى في اروبا بالمعارضة اي المعارضة للنظام في حد ذاته فهذا غير مسموح به من طرف القانون عندنا، فالشيوعية في ايران ممنوعة والعمل ضد النظام الملكي ممنوع ايضا. هل هذا جيد ام لا ؟ الامر كذلك وكان كذلك قبلي.

وماذا تعني المعارضة ؟ افضل التعابير التي وجدتها هو : المعارضة الحقيقية هي انا شخصيا. لانه بواسطة أجهزة الاستخبارات والمباحث التي لدي يمكنني ان اصل الى جذور الاخطاء، وبالتالي فمعارضة صاحب الجلالة هي صاحب الجلالة نفسه، وهذه معارضة ايجابية وملموسة.

اما فيما يخص حقوق الانسان، فليس لاحد الحق في تقييم قوانيننا لقد صوتنا على وثيقة حقوق الانسان، لكن لا يمكن ان نعمل اكثر من ذلك.

• اذا كنا نقوم بمجهود من اجل التسلح، فلان الامم المتحدة لا تمثل شيئا، فهي لا تحل اي مشكل ولم تنقذ اي بلد ولم يسترجع بها اي تراب اخذ بالقوة .. نحن محتاجون لاكثر مما لدينا لا لانني اخشى قائد قزم من الخليج الفارسي فلو كان الامر كذلك لما كنت في حاجة الى عشر ما لدي من الاسلحة، لكن من اللازم ان اوجه انظاري لكل الاتجاهات.

• لقد طلب منا العمانيون التدخل في بلادهم ووضعنا القوات المسلحة الايرانية تحت امرة السلطان العماني ... واذا طلبت اية دولة من الخليج ان نبعث لها بمساعدة من هذا النوع فسنستجيب لهذا الطلب.

لقد قبلنا ان نتدخل في عمان لنحارب المتمردين الظفاريين الوحوش، وحوش ارادوا القيام باصلاحات. انظروا الى موقع عمان ومسقط، انهما في مدخل الخليج الفارسي، وهو شريان قابل للاختناق ؛ وهذا يشكل تهديدا لمجموع العالم ... ولسنا نحن المعنيين الوحيدين، فالاوروبيون واليابانيون بدورهم في نفس الوضعية.

• بخصوص القضية الفلسطينية : صوتنا على قرار 242 وقرار 338، واعتقد انهما سيطبقان .. من الصعب ان اقول كل شيء، لكن من الضروري ايجاد حل لقضية الفلسطينيين. اننا نؤيد هذه القضية، ولكن نعارض المجموعات الارهابية.

بالطبع، اننا نبيع النفط لاسرائيل، لكن هل العرب متيقنون من ان نفطهم لا يذهب اليها بعد مروره من عدة شركات .. ونحن ايضا لا نسلم نفطنا مباشرة بل نبيعه فقط للشركات.

DIRECTEUR de la PUBLICATION : Maurice Blanc
COMMISSION PARITAIRE N° 60800
IMPRIMERIE ABEILLE 72, rue du chateau d'Eau - 75010 Paris
DISTRIBUE PAR NMPP

خيانة جديدة

عقب انتهاء مؤتمر «كمب ديفيد» التآمري، استقبل النظام المغربي نظيره في العمالة والخيانة انور السادات. واذا كان استقبال السادات على ارض المغرب هو في حد ذاته اعلانا صريحا من طرف النظام بتأييده وتورطه في المؤامرات الامبريالية ازاء الوطن العربي فان استقبال صحفيين اسرائيليين جاؤوا بمعية السادات ليعد تحديا واستهتارا بالحس القومي للجماهير الشعبية المغربية ومحاولة لضرب ارتباطها وتعلقها بالقضية العربية ومساندتها اللامشروطة لنضال الشعب العربي الفلسطيني ومنظمة التحرير. ان هذا العمل الخياني الجديد الذي يمارسه النظام ضدا في الموقف الثابت للشعب المغربي ليس بالشيء الغريب وليس الاول ولن يكون الاخير. لقد اصبحت ممارساته الخيانية ازاء القضية العربية غنية عن كل تعريف.

وجريدة الاختيار الثوري التي جعلت من تعميق انتمائنا القومي والتزامنا بالقضية العربية مهمة اساسية، اذ تندد بهذه الطعنة الجديدة الموجهة الى الثورة الفلسطينية، تحيي في ذات الوقت مواقف الاستنكار والشجب التي عبرت عنها الجماهير الشعبية وعدة منظمات وطنية وبخاصة الموقف الشجاع الذي اتخذته النقابة الوطنية للصحفيين.

ـ نتائج منطقية (تتمة)

والامبريالية، فعوض التوجه للجماهير المغربية والالتحام بها والنضال معها، انسجاما مع تقاليدها وتاريخها النضالي، من اجل محو اثار الاستعمار الذي هيمن على الصحراء ازيد من 20 سنة بعد الاستقلال الشكلي ـ تحت مسؤولية النظام الرجعي وحلفائه ـ كان طرح «الجمهورية الصحراوية» وتكوين كيان مصطنع بالمنطقة ليس فقط مناقضا للمسار التاريخي ولطموحات الامة العربية الوحدوية، بل تحديا صريحا للجماهير الشعبية المغربية، بوضعها موضع العدو وتوجيه الاصطدام ضد المغرب نظاما وشعبا، وبالتالي لم يعد امام هذه النزعة الانفصالية سوى التصعيد من الاصطدام العسكري من جهة، ومن جهة ثانية وامام الافاق المسدودة في اطار تحقيق «المطلب الجمهوري»، الارتماء ايضا في حلبة المساومة.

وبالنتيجة ، سواء عند الانطلاق او ضمن الاوضاع الراهنة. يبقى العنصر الاساسي المتحكم في قضية تحرير الصحراء المغربية هو المحور الخارجي، وهذا لا يعني الغاء المعطيات والتناقضات الداخلية التي يلتجىء اليها كل «الاطراف المعنية» بحثا عن الخروج من الورطة الراهنة.

ان الاوضاع التي نعيشها ليست اوضاعا حتمية قدرية. بل ان مسار التحرير لم يكن لينحرف بهذا الشكل لولا طغيان منطق المساومة، ولولا التنكر لمطامح الشعب المغربي في تحرير ترابه تحريرا حقيقيا بالشكل الذي يمكنه من فرض سيادته الوطنية ومحو اثار الاستعمار الذي فرض على الجماهير الصحراوية وتوفير اندماجها بباقي الجماهير المغربية عبر النضال الطويل النفس ضد النظام الاقطاعي الرأسمالي وحلفائه، وبالشكل الذي يفتح افاق بناء المغرب العربي الديموقراطي الموحد.

ان شحن روح العداء وتصعيد الشوفينية والنزعة الانفصالية أدى بالضرورة الى جعل القوى الامبريالية في موقع الحكم المحاور والموجه لمجرى الامور بما يخدم مصالحه، وبالتالي فان مسألة التحرير، بدل ان توظف لخدمة الصراع الحقيقي وان تشكل مناسبة بالنسبة لقوى التقدم والتحرر في المغرب العربي لعزل الرجعية وتطويقها فانها وظفت في الاتجاه المعاكس بسبب طغيان مختلف الاطروحات المصلحية الضيقة والسلبية.

ان النتائج الحقيقية لهذا المسلسل هي ما يجري اليوم من مناورات وتحركات تلتقي خيوطها بيد الامبريالية، بعد ان وضعت المنطقة بين خيارين: خيار الحرب وخيار المساومة.

تصدير الطلبة وتصدير العراقيل

اذا كانت الاحصائيات في ميدان التعليم تؤكد ان نسبة ٠،٠١ في المائة من التلاميذ الذي يسجلون في سن السابعة بالمدارس الابتدائية هي التي يمكنها ولوج الجامعة فإن هذا لا يعني ان الطريق اصبحت معبدة وسهلة. وحتى لا نغوص في العديد من المشاكل المعقدة التي تنتظر الطالب الجامعي، تكفي الاشارة بشكل خاص لبعض منها ؛ عندما يلتحق الطالب المغربي بالخارج لاتمام دراسته.

فمن الطبيعي، اولا وقبل كل شيء، ان يتابع الطالب دراسته بوطنه. حتى اذا ما تعذر هذا بسبب من الفشل الذريع للسياسة التعليمية في المغرب وتهاطلت تبريرات عجز الدولة في هذا الميدان فانه من المفروض ان تعمل هذه الاخيرة على تدليل بعض الصعوبات التي تواجه شبابنا في الخارج، وخاصة المادية منها.

الا ان العكس تماما هو الذي يحصل. ففضلا عن المنح الهزيلة التي لا يمكنها مسايرة الارتفاع المتزايد للمعيشة نجد ان السفارة المغربية تعمل جاهدة على قطع الطريق امام الطلبة حتى لا يتابعوا دراستهم في ظروف عادية.

فمن جهة لا تؤدي التزاماتها المادية بخصوص مصاريف التسجيل كما لا تؤدي المصاريف التي تتطلبها معاهد اللغة الفرنسية والتي لا يمكن للطالب الشعبي اداءها باعتبار ثمنها المرتفع. ولا تؤدي حتى التعويضات لدور السكن المخصصة لايواء الطلبة المغاربة مما يجعل قيمة الكراء ترتفع باستمرار ولا يبقى في متناول الا المحظوظين منهم. ثم انه اذا كانت السلطات الفرنسية في قراراتها الاخيرة بخصوص الطلاب الاجانب قد شددت بعض المقاييس مثل ضرورة التسجيل الاولي في الوطن الام فان السفارة لا تقوم حتى بتسهيل هذا الجانب الاداري الذي قد يجهله العديد من شبابنا قبل حصوله على شهادة الباكالوريا. وهكذا تتراكم المشاكل منذ البداية وتستحيل احيانا حتى امكانية التسجيل.

مثل هذا السلوك يكشف حقيقة «المجهودات» التي تقوم بها السفارة المغربية بفرنسا، كامتداد لسياسة النظام الرجعي في ميدان التعليم في الداخل والخارج.



يقول الملك في استجواب له مع مجلة «الوطن العربي»:

«وهنا خطط المسؤولون الجزائريون للعبة (...) فجعلوا من موريطانيا تطالب بالشيء الذي لم تطالب به ابدا، وهو الصحراء. واصبحت موريطانيا في النزاع وفي المطالبة...

ـ نحن مع موريطانيا حربا وسلما. واذا رأت موريطانيا ان الصالح لها ان تفعل ما تريد بطرف او جزء من أجزاء ارضها، فهي حرة ذات سيادة...

ـ «ان الحل عندي سهل. اذا كانوا قابلين (البوليزاريو) فالكل حسب مقتضيات الدستور. الوزير الاول يجري تعديلا وزاريا ويدخلهم وزراء في الحكومة المغربية. ليس هذا مشكلا. المسألة مسألة خمس دقائق.. يبغوا يكونوا وزراء عندنا. مرحبا بهم»

صريح هذه العبارات؟ هو ان موريطانيا لم يكن لها اي مطلب في الصحراء. لكن ارضاء لها ومن اجل «كسبها» تقسمنا فاقتسمنا جزءا من التراب الوطني لانهاء كل نزاع وحتى تسلك «العاقبة بخير». والآن وقد استمر التوتر بين «الاطراف المعنية» (والمعنية) فاذا ارادت هي الاخرى ان تتخلص على طرف آخر، فلا نرى مانعا في ذلك...

اما بالنسبة للخلاف مع البوليساريو، فانا نظام ملكيتي بهذه البلاد لست مقيدا باية مراقبة او رأي شعبي. وبالتالي ارضاء للجميع لا ارى مانعا في اشراكهم في الحكم شريطة ان احتفظ (طبعا) بكامل السلطة الحقيقية...

خلفية هذه العبارات؟ هي ان النظام في المغرب لا يتردد امام اي حل سهل، واي مساومة تضمن استمرارية النظام في حد ذاته وصيانة مصالحه الخاصة. اما السيادة الوطنية؟ اما السيادة الوطنية؟ اما كلمة الشعب؟ اعتبارات ثانوية لا قيمة لها..

محاكمة : عودة الى مشكل السكن

«نضال العمال المهاجرين هو نضالنا ويجب علينا يوم 7 شتنبر القادم ، على الساعة الواحدة زوالا ان نحضر جميعا بجانب المهاجرين امام محكمة بوبيني من اجل فرض احترام وكرامة هؤلاء العمال ومن اجل حكم عادل لصالح القاطنين وفرض متابعة المفاوضات».

بهذا النداء توجه الاتحاد المحلي C.G.T. بأوبيرڤيليه الى العمال ، بعد المشاكل التي عرفها قاطني مآوى A.D.E.F. مع الادارة التي ابت الا ان ترفع دعوى ضد سبعة من القاطنين وقد عمدت الادارة الى هذا العمل التعسفي بعد ان خلفت وعودها السابقة واوقفت المفاوضات مع لجنة القاطنين . مستغلة في ذلك ظروف العطلة الصيفية وغياب العمال . طبعا مثل هذا الاجراء يأتي في الظرف الذي تتصاعد فيه الحملة المعادية للمهاجرين التي اعلنتها قرارات ستوليري .

ولقد تعرضنا في اعداد سابقة الى الوضع المزري الذي يعاني منه المهاجرون بخصوص السكن سواء الخاص منه ، حيث يتكدس عدد غير قليل من الافراد في حجرات لا تتعدى مساحتها امتارا قليلة ، وهي بعيدة كل البعد عن الظروف الصحية الاجتماعية التي يتطلبها الحد الأدنى بالنسبة للفرد . سواء بالنسبة للمآوى الجماعية حيث نجد من العراقيل والصعوبات ما يجعل السكن لا يطاق فضلا عن الممارسات العنصرية التي يذهب ضحيتها العديد من العمال المهاجرين وكلنا نذكر الضغوط والمشاكل ثم الاضرابات التي عرفتها مآوى سوناكوترا سنة 1976 كمثال واضح لمثل هذه المشاكل .

وارتأينا اليوم في هذا الاتجاه ان نتطرق الى النزاع الذي تعرفه لجنة التنسيق لجميع مراكز A.D.E.F. مع الادارة وذلك من خلال تقديم مجموعة المطالب التي ينادي بها القاطنون ، صدرت في نشرة عن لجنة التنسيق لجميع المراكز

وفي نظرنا نعتبرها كافية للكشف عن الحقيقة العنصرية التي تطبع سلوك الادارة وتعسفها . فضلا عن محاولات تفريق العمال وتعسفها ، فضلا عن محاولات تفريق العمال وتفتيت تضامنهم :

1 ـ الاعتراف كتابيا بلجان القاطنين ولجنة التنسيق .

2 ـ التفاوض العام مع لجنة التنسيق لجميع المراكز وليس مع كل مركز على حدة

3 ـ ترفض اللجنة أداء كراء أشهر الاضراب ذلك ان ادارة A.D.E.F. هي المسؤولة عن توقف المفاوضات .

4 ـ الاعتراف بالقانون الذي يحمي الكاري .

5 ـ تغيير القانون الداخلي الحالي والتفاوض على قانون جديد .

6 ـ اعتراف A.D.E.F. كتابيا بالنقط التالية :

- حق الزيارة 24 ساعة على 24 ساعة .
- الحق في التجمع مع حرية التعبير .
- منع اي كان من الدخول الى غرفة ما دون موافقة او حضور الساكن او اعضاء لجنة القاطنين في حالة مشاكل خطيرة .
- الحق في عرض الافلام وحرية مناقشتها وكذا كل النشاطات الثقافية الاخرى .
- الحق في لوحة حرة للاعلانات تكون رهن اشارة القاطنين
- الاعلان عن الحجر الفارغة ومنحها لاول طالب لها وليس على أساس الرشوة .

7 ـ ميزانية تنشيط المركز يجب ان تعلن عن طريق الملصقات وتصرف بمساهمة لجنة القاطنين .

8 ـ تخفيض قيمة الكراء بمائة فرنك .

9 ـ تلبية المطالب الخاصة بكل مركز .

ـ لجنة التنسيق بين المراكز ـ

فشل «المليون» في اغراء المهاجرين

صرح روني لومي كاتب (س . ج . ت) في ندوة صحفية ، ان 20.000 فقط من العمال المهاجرين هم الذين قبلوا المليون فرنك الذي اقترحته السلطات الفرنسية مقابل ان يلتحق العامل المهاجر ببلده ، بعد فسخ العقدة مع رب العمل .

ورغم تعثر هذه العملية فان الحكومة والباطرونات لم يتراجعوا بل ضاعفوا الهجومات ومختلف المضايقات . حيث يبقى الهدف الاول هو تسريح المهاجر من العمل ثم طرده من فرنسا . واذا ما صعب مثل هذا الاجراء فان المهاجر يظل باستمرار ضحية المتابعات «القانونية» وكل العراقيل سواء فيما يخص السكنى (المشاكل التي تعرفها مآوى سوناكوطرا) او في الاستفزازات العنصرية او في قطع الطريق امام محاولات محاربة الأمية .. الخ .

والجدير بالذكر ان كاتب الدولة في الهجرة قد وعد سنة 1974 بانه سيعمل على اسكان 35 000 مهاجر كل سنة ، غير انه لم يتم اسكان الا 16 000 مهاجر سنة 1977 . و 2 000 فقط سنة 1978 .

اما فيما يخص العاطلين ، فان نسبة المهاجرين تتزايد باستمرار ، بالنسبة لهجوم العاطلين في فرنسا ، فمن 9.2٪ في نهاية 1976 ارتفعت نسبة المهاجرين العاطلين الى 10.1٪ في نهاية 1977 ثم الى 11٪ في مارس الاخير .

هذا دون الحديث عن آلاف المهاجرين وبخاصة الجزائريين الذين سيضطرون الى تجديد اوراق اقامتهم في أواخر سنة 1978 وبداية 1979 مما ينذر بمشاكل كبيرة تنتظرهم .

ان العمال المهاجرين مطالبون ، اكثر من اي وقت مضى ، في هذه الظروف الصعبة بالمزيد من النضال والصمود والتضامن للوقوف امام المناورات التي تستهدفهم ، وان يعملوا على تقوية صفوفهم داخل النقابات التقدمية (س . ج . ت) و (س . ف . د . ت) وفي جمعياتهم الخاصة للدفاع عن مكاسبهم وانتزاع الحقوق المشروعة .

ماذا يحضر بشأن قضية الصحراء المغربية ؟

في خضم الاحداث والتطورات التي تعرفها قضية الصحراء المغربية تتوارد في الصحافة واجهزة الاعلام الغربية عدة اقتراحات واحتمالات بشأن تسوية النزاع. ورغبة من الجريدة في اطلاع الرأي العام الوطني على هذه الاقتراحات والتعاليق سننشر فيما يلي نصوص مترجمة مأخوذة عن مجلات فرنسية مع التأكيد على انها لا تعبر عن وجهة نظر الجريدة:

اقتراحات الاستاذ كولان .

عـن "المجلة الفرنسية للدراسات الافريقية"

الحل الأول :

1) باديء ذي بدء . يتوجب على المغرب ان يسمح بعودة اللاجئين الراغبين في ذلك : ويتراوح عددهم ما بين 40 و 50 الف شخص موجودين حاليا في تيندوف . ويمكن ان توفر لهم بعض الضمانات المدنية والسياسية بتزكية المنظمة الدولية وبضمانة فرنسية مثلا . وبالمقابل يمكن ان تلتزم الجزائر بالسماح للاجئين المغاربة الراغبين في ذلك بالعودة الى الجزائر : يقال ان عددهم لا يقل عن 000 30 شخص طردوا من الجزائر بعد انقطاع العلاقات بين البلدين . ان هذا التنازل المزدوج سيشكل أحسن ضمانة للاتفاقية .

ويمكن ان يوقع البلدان على اتفاقية لاستغلال الخيرات الطبيعية للمنطقة : اشراك الجزائر مثلا في استغلال فوسفات بوكراع وبالمقابل مساهمة المغرب في استغلال منجم الحديد بكارة جبيلات (تيندوف) .

2) المشكل الصحراوي : يبدو ان هناك رغبة اليوم في السماح بخلق دويلة صحراوية في الجزء الجنوبي من الصحراء الاسبانية سابقا والتابع لموريتانيا حاليا . وهذا الحل يبدو لنا خطيرا وعلى الاصح خياليا اذ انه يؤجل الصعوبات الى المستقبل . فمثل هذه الدولة لن تكون قادرة على الحياة بالاعتماد على نفسها .

الحل الثاني :

وهناك حل آخر اكثر طموحا لربما ممكن التحقيق : تبقى موريطانيا في حدودها الحالية : الشيء الذي لن يحول دون رجوع الصحراويين الى جنوب الصحراء الاسبانية سابقا في حالة حدوث تقارب بين القادة الموريطانيين والصحراويين . وهذا التقارب ليس مستحيلا : فعلى ما يبدو هناك ارتباط لعدد من اعضاء لجنة التصحيح الموريتانية بالقبائل الصحراوية . ويمكن للصحراويين ان يعبروا عن خصوصيتهم في هذا الجزء من الصحراء وان يتمتعوا باستقلالية وطنية مع البقاء ضمن المجموعة الموريتانية الكبيرة . ويمكن ايجاد صيغة تشريعية لهذه المجموعة بسهولة ـ سواء على شكل فيدرالي او كونفيدرالي .

هل ستقبل موريطانيا بحل انفرادي لمشكلة الصحراء ؟

كتبت مجلة «مارشي تروبيكو» مقالا حول الحلول المرتقبة لمشكلة الصحراء . جاء فيه على الخصوص :

«في خضم النشاط الديبلوماسي المكثف الرامي الى ايجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية . يمكن «لمالي» ان تلعب دورا اساسيا نظرا للعلاقات الممتازة التي تحافظ عليها مع جميع الاطراف المعنية ولقد قام وزير خارجيتها بزيارة للجزائر يوم فاتح سبتمبر . التقى خلالها بممثلين عن «البوليزاريو» . ثم قابل على انفراد ملك المغرب يوم 5 شتنبر بالصخيرات . ومن ثم عرج على نواكشوط حيث قابله رئيس الدولة الموريطانية يوم 9 شتنبر . وذلك قبل ان يستقبله الرئيس السنغالي سنغور بدكار .

ولقد اصبح من المؤكد ان الرئيس الموريطاني الجديد من خلال مختلف هذه التحركات الديبلوماسية ـ وكذا أغلبية المسؤولين . يرغبون في حل سريع . وانهم مستعدون لقبول استفتاء تشارك فيه البوليزاريو . بشكل حر . وذلك في منطقة «تيريس الغربية» لكن هذا الحل اذا لم يحظ بموافقة المغرب . فانه سيجعل العلاقات المغربية الموريطانية معرضة لتوتر شبيه بذلك الذي ساد العلاقات بين البلدين خلال الستينات . الشيء الذي يحاول الحكم الموريطاني تجنبه من اجل الحفاظ على علاقاته الطيبة الراهنة مع النظام المغربي .

واذا كان الحكام الموريطانيون الجدد يتعرضون لضغط سياسي واقتصادي داخلي وخارجي . من اجل ايجاد حل سريع لمشكلة الصحراء . فهل سيذهبون الى حد ابرام سلام انفرادي ؟ هذا هو السؤال المطروح حاليا .

مشروع تسوية

اتفقت موريتانيا والجزائر وليبيا على مشروع تسوية من ثلاث نقاط بشأن قضية الصحراء المغربية . النقطة الرئيسية في هذا المشروع هي : تنظيم استفتاء في تيريس الغربية تحت رقابة منظمة الوحدة الافريقية للاختيار ما بين الاستقلال او الانضمام لموريتانيا . غير ان هناك حظوظ ضئيلة ليقبل هذا الحل من قبل المغرب والبوليزاريو .

(«ليبراسيون» الفرنسية . 11 اكتوبر 78)

مخطط "صحراء الغد"

نشرت مجلة «دومان لافريك» في عدد اكتوبر 1978 مشروع حل تقترحه بعض الاوساط الفرنسية بشأن قضية الصحراء ، جاء في هذا المقال :

«يحاول هذا المخطط ان يأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الاطراف المعنية بالنزاع الصحراوي وان يوفق بينها . بل انه يحاول وضع حد للخلاف المغربي الجزائري حول الحدود على الرغم من ان هناك اتفاقية بهذا الشأن تم التوصل اليها بالرباط سنة 1972 تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية ولكن دون ان يصادق عليه الطرف المغربي لحد الان .

ويشير اصحاب الاقتراح الى ان الامر لا يتعلق بتقديم حلول حقيقية ولكن المطروح هو تقديم ورقة لمناقشات محتملة ، دون التزام مسبق من قبل اي طرف معني . ويشمل هذا «السيناريو» اقتطاع الصحراء المغربية :

1) قيام دولة صحراوية تشمل ثلث وادي الذهب (الجزء الصحراوي التابع للمغرب) وتيريس الغربية (الجزء التابع لموريطانيا) وقطعتين من التراب الموريتاني تتخلى عنهما نواكشوط ، الاولى غرب الزويرات والثانية جنوب بيرموغرين .

2) تتحد هذه الدولة الصحراوية مباشرة بالجمهورية الموريتانية في اطار فيدرالي ، ويحتفظ المغرب بثلثي الجزء الصحراوي التابع له حاليا بناء على اتفاقية مدريد ، بالاضافة الى منطقة «بيرموغرين» ومنطقة «شيفا» اللتين ستتخلى عنهما موريتانيا لصالحه .

3) ستتخلى موريتانيا اذن عن بعض اراضيها للمغرب (وللجزائر) مقابل تشكيل دولة فيدرالية مكونة من موريتانيا في حدودها الجديدة ومن الدولة الصحراوية .

4) تحصل الجزائر من موريتانيا على قطعة ترابية تمدد حدودها الجنوبية الشرقية بشكل يضمن حدودها في تيندوف .

الشركات المتعددة الجنسية

تحت غطاء هذا الاسم تريد الشركات الاحتكارية العالمية الايحاء ان هدفها هو تنسيق الانتاج في اوطان مختلفة، غير ان هدفها الحقيقي هو استغلال الطاقات البشرية واستنزاف الخيرات الطبيعية للشعوب وذلك هو الطابع الأساسي لتعدد جنسيتها.

ان نمو هذا النوع من الشركات الدولية الكبرى يأتي نتيجة طبيعية لمسلسل تمركز واحتكار الانتاج والرأسمال على المستوى الدولي، هذا المسلسل الذي اصبح واقعاً ملموساً على الأقل منذ 25 سنة. وحتى نتمكن من ادراك اهمية هذه الظاهرة، وجب معالجتها بشكل شمولي؛ اي على المستويات الثلاثة: الصناعة، الأبناك، الرأسمال النقدي، اخذا بعين الاعتبار ان القطاعات الثلاثة تشكل أجزاء من كل متكامل.

الصناعة

ان نمو الشركات المتعددة الجنسية في الميدان الصناعي يعطي من اول وهلة نظرة معبرة عن درجة التمركز الرأسمالي على المستوى الدولي ويظهر ذلك في:

1 ـ انتشار «الجنسية المتعددة» في قطاعات جديدة من الانتاج

فاذا كانت هذه الشركات قد تواجدت اساساً في قطاع المناجم، والمصالح العمومية، فانها ما فتئت ان توسعت الى قطاع الصناعة، والمبادلات والخدمات. وهكذا نجد اليوم ان التوظيفات التي تخصصها اهم البلدان الرأسمالية للاستثمار في الخارج قد تتوزع على الشكل التالي: 64 في المئة للصناعة. 29 في المئة للنفط. وفقط 7 في المئة للمناجم.

2 ـ تنوع نشاط الشركات المتعددة الجنسية

نجد مثلا ان مصالح (أ. ت. ت) الشركة الدولية للتلفون والتلغراف لا يقتصر على المواصلات اللاسلكية، بل تشمل ايضاً ميادين الايليكترونيك والتأمين، ومخابر الفيزياء، والبناء، والفنادق، وأجهزة الملاحة البحرية... الخ

3 ـ النمو النسبي والمطلق لحجم هذه الشركات

- في سنة 1971 كان مجموع المبيعات لأربع شركات صناعية كبرى يفوق 10 مليار دولار.
- في سنة 1974، خمسة عشر شركة تحقق نفس الرقم.

4 ـ تزايد فروع هذه الشركات في الخارج

- في سنة 1950 كان عدد فروع الشركات الاميركية المتواجدة في الخارج: 7 000 فرع. بينما يصبح في سنة 1966: 23 000 فرع.

5 ـ توسع الرقعة الجغرافية لنشاطها

في سنة 1971 كان هناك أزيد من 200 شركة لها فروع في أزيد من 20 دولة، اضافة الى الشركات الضخمة مثل (إ. ب. م) التي فتحت فروعاً لها في 80 دولة، وموبيلوال في 62 دولة...

6 ـ قلة عدد الدول التي لها شركات من هذا النوع

ما بين 1960 و 1971 كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية تراقب 76,7 في المائة من مجموع التوظيفات المباشرة في الخارج، بينما تحقق الولايات المتحدة لوحدها 52 في المائة من هذا المجموع.

7 ـ قلة عدد هذه الشركات

في الولايات المتحدة مثلا نجد أن 250 شركة تنجز 70 في المائة من مجموع التوظيفات الأميركية في الخارج، وفي فرنسا 12 شركة فقط تقوم بـ 90 في المائة من التوظيفات المباشرة.

ان هذه الظواهر مجتمعة توضح لنا التمركز الهائل الذي يشهده الرأسمال الدولي وما يرافقه من تمركز في الطاقة الانتاجية.

وعلى سبيل المقارنة نذكر أن (القيمة المضافة) بالنسبة للعشر شركات المتعددة

←

الجنسية قد بلغت سنة 1971 ثلاث مليار دولار.

وهذا الرقم يفوق الدخل القومي لاكثر من 80 دولة.

والجدير بالذكر كذلك أن **انتاج فروع الشركات المتعددة الجنسية قد بلغ سنة 1971، 330 مليار دولار، وهذا الرقم يفوق صادرات الدول الرأسمالية!**

الأبنـــــــاك

بشكل موازٍ لتمركز الرأسمال الصناعي، نلاحظ منذ سنة 1967، وخاصة منذ سنة 1970، تمركز الرأسمال البنكي بشكل سريع على المستوى الدولي. ذلك ان الظاهرتين مترابطتان بحيث ان نمو الشركات الصناعية يتطلب قاعدة بنكية في مستوى هذا النمو، كما ان التمركز البنكي يزيد في نمو تمركز الانتاج الصناعي. ويتم التمركز البنكي عبر ثلاث محاور أساسية:

● **تكوين أبناك كبرى متعددة الجنسية:** ويتم ذلك اما عن طريق اتفاقات ثنائية بين بنك معين وأبناك أخرى. مثلا الاتفاقات التي تمت سنة 1972 و 1973 بين «بنك باريس والبلاد المنخفضة» و «المجموعة الألمانية «بيريش فرينسبانك» من جهة، والمجموعة البريطانية «ويستمنشستر بنك» واما عن طريق اتفاقات بين مختلف الابناك، كتلك التي جمعت بين «الكريدي ليوني» الفرنسي و «كوميري بنك» الألمانية، و «بانكو دي روما» الايطالية ...

● **عقد تحالفات وتكوين مجموعات بنكية واسعة** غير مقيدة بهياكل محددة لكنها لا تقل قوة وتعبيرا عن تمركز الرأسمال.

نذكر مثالا على ذلك التحالف الذي جمع سنة 1966 «بنك باريس والبلاد المنخفضة» من جهة، و «بنك اميركا» الذي يعتبر اكبر بنك على المستوى العالمي، وكذلك الاتفاقات التي تمت سنة 1973 بين «بنك باريس» و «بنك طوكيو».

نلاحظ اذن ان الابناك العالمية الكبرى قد اخذت توحد طاقاتها لتمويل مشاريع مشتركة وان الطابع المميز لهذه الظاهرة هو، من جهة، الدرجة الهائلة التي يصلها تمركز الرأسمال، ومن جهة ثانية، الوزن الكبير للأبناك التي تساهم في هذا التمركز، حيث نجد ان معظمها يحتل ليس فقط المكانة الاولى على مستوى بلدها، بل الدرجات الاولى على مستوى العالم الرأسمالي بأكمله. ولعل اكبر مثال على ذلك هو التحالف الذي ابرم مع «الشركة التمويلية الاوروبية» حيث ان مجموع رأسمال الشركات المساهمة قد بلغ سنة 1971: 52 مليار دولار وسنة 1974: 151 مليار دولار، وان عدد فروعها في الخارج قد بلغ 9 000 فرع يشغل 178 000 موظف وعامل. كما **ان مجموعة (أوريون): مجموع رأسمالها يضاعف ثلاث مرات ميزانية فرنسا ويعادل ميزانية 7 دول اوروبية رأسمالية!**

مؤسسات التمويل

ان مؤسسات التمويل والأبناك لم تعد منفصلة بعضها عن بعض بل مندمجة في اطار مؤسسات تمويلية ضخمة والتي تشكل حاليا اعلى درجة في التمركز الرأسمالي، حيث انها تتمكن من المراقبة والتحكم في اهم مارفق الحياة الاقتصادية. وان استراتيجية هذه المؤسسات التمويلية أصبحت تستهدف ليس فقط تعدد الجنسية او النشاط على المستوى الدولي، بل التحكم في انتاج العالم الرأسمالي بدوله المصنعة و «المتخلفة» وفي هذا الصدد يقول فوش رئيس «مؤسسة باريس والبلاد المنخفضة»: ان مجموع مبيعات 250 مؤسسة متعددة الجنسية **سيصل سنة 1985 ما يفوق نصف انتاج العالم بأكمله!**

من خلال هذه النظرة السريعة على الجوانب الثلاثة (الصناعة، الابناك، المؤسسات التمويلية) التي تشكل الاعمدة الاساسية في تطور الشركات المتعددة الجنسية، يتضح ان هذه الاخيرة تشكل فعلا قوة صناعية مالية ممركزة هائلة تسعى الى السيطرة على مجموع انتاج العالم الرأسمالي، ويبدو هذا التطور وكأنه يتجه «نحو تكوين احتكار عالمي واحد يشمل كل المؤسسات وكل الدول الرأسمالية بدون استثناء».

الا أن هذا الاتجاه تعوقه فعلا التناقضات التي برزت داخل هذا النظام الرأسمالي منذ 10 سنوات تقريباً والتي تجعلنا نقول ان نمو الشركات المتعددة الجنسية يشكل في الحقيقة مرحلة جديدة في مسلسل تمركز الانتاج والرأسمال وتدويل احتكار الانتاج والمبادلات، هذا المسلسل الذي يتم انطلاقاً من الدول الرأسمالية المصنعة والمتقدمة ليشمل كل الدول الدائرة في حلبة النظام الرأسمالي بدون استثناء.

ويمكن القول ان اتجاه تدويل مسلسل التمركز والاحتكار الرأسماليين، قد اصبح اليوم اتجاهاً سائداً. وهذا المسلسل يعد فعلا دولياً لأنه ليس نتاج ظواهر معزولة وموازية تتم داخل الحدود الوطنية لكل بلد، بل يتم من خلال وفوق هذه الحدود كما ان عملية التمركز داخل حدود البلدان الرأسمالية تلتقي بل تندمج داخل حركة التمركز الدولية العامة.

ترتيب لاكبر الشركات الصناعية في العالم
(قياسا بمجموع مبيعاتها لسنة 1977)

المرتبة	الشركة	الجنسية	مجموع المبيعات (بملايين الدولارات)
1	جينرال موتورس	الولايات المتحدة	54 961
2	إيكسون	الولايات المتحدة	54 126
3	روايال دوتش شيل	بريطانيا والبلدان المنخفضة	39 680
4	فورد	الولايات المتحدة	37 842
5	موبيلوال	الولايات المتحدة	32 126
6	تيكساكو	الولايات المتحدة	27 920

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

ان الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية لهذا المسلسل ، هي انعكاسات ذات ابعاد خطيرة وذلك ما يمكن ابرازه من خلال الملاحظات التالية :

1 ـ لقد أدى هذا المسلسل من جهة الى توسيع **الطابع الاجتماعي للانتاج** كما يتجلى ذلك كميا في الحجم الهائل للشغيلة التي توظفها الشركات المتعددة الجنسية ونوعياً في النسبة المرتفعة للعمال «الأجانب» ضمن هذه الشغيلة ، ومن جهة ثانية ، على تدويل الرأسمال الذي يتم في بلدان مختلفة بشتى الأشكال : اندماج رؤوس الأموال التي تأتي من بلدان مختلفة ، تكوين فروع مشتركة وشركات مختلطة ... الخ

2 ـ **التنوع والتعقيدات التي طرأت على التوزيع الدولي للعمل** حيث نلاحظ عدة ظواهر جديدة نسبياً : النمو السريع للتجارة ما بين البلدان الرأسمالية المتقدمة ، التخصص الدولي المطرد في الميدان الصناعي ، ونتيجة كل هذا هي ان **القسط الأساسي في التجارة الدولية يتم من خلال التبادل داخل المؤسسات المتعددة الجنسية .**

3 ـ ان نمو الشركات المتعددة الجنسية من 1950 ، يصادف الحركة الثالثة في تصدير رؤوس الأموال خلال القرن العشرين ، الا انها بحجمها وقوتها تفوق بكثير الحركتين الأوليين اللتين تمتا ما بين 1900 و 1913 من جهة ، و 1920 و 1929 من جهة ثانية . واذا كانتا قد توجهتا أساساً نحو البلدان «المتخلفة» ، فان الرحكة الراهنة تخص بالدرجة الأولى البلدان الرأسمالية المصنعة : من الولايات المتحدة نحو أوروبا الغربية واليابان على الخصوص ، وكذا ما بين البلدان الرأسمالية الأوروبية ، وبشكل أخف من أوروبا واليابان نحو الولايات المتحدة . اما تصدير رؤوس الأموال نحو البلدان النامية فيأتي في الدرجة الاخيرة ويتم اساساً من خلال تصدير رؤوس اموال تابعة للدولة .

والملاحظ ايضاً ان ظاهرة تصدير رؤوس اموال تابعة للدولة قد اكتست اهمية لم تشهدها المرحلتان السابقتان سواء بالنسبة للبلدان المتقدمة فيما بينها او بالنسبة للبلدان النامية ، وهذه ترجمة واضحة لتطور الرأسمالية الاحتكارية نحو **رأسمالية الدولة الاحتكارية .**



بوليفيا : على مقربة من مناجم الرصاص الشهيرة .

4 ـ ان المرحلة الراهنة في تطور الشركات المتعددة الجنسية تتميز بتوزيع جديد للسوق الدولية على جميع المستويات التجارية منها والمالية والصناعية وغيرها ، واقتسام لمصادر الطاقة والمواد الأولية ولميادين تصدير رؤوس الاموال واستغلال اليد العاملة .

ومع انهيار النظام الكولينيالي خلال فترة 1945 ـ 1976 ، والاختفاء التدريجي للعلاقات الاستعمارية المباشرة ، لم يعد بامكان الامبريالية ممارسة التقسيم الجغرافي من اجل الاستغلال الاستعماري ، بل اصبحت السيطرة الاقتصادية والاستعمارية الجديدة هي الوحيدة الممكنة .

فليس اذن من قبيل الصدف ان نشاهد استعجالا في مسلسل التمركز الرأسمالي خلال نفس الفترة (1950 ـ 196) ذلك ان هذه الظاهرة تفرضها مرحلة انقراض العلاقات الاستعمارية المباشرة لتحل محلها علاقات التبعية والاستعمار الجديد ، وبالتالي ضرورة المركزة الرأسمالية في «البلاد الام الى شكل مؤسسات دولية ضخمة لممارسة النهب الاقتصادي من الخارج عوض الاحتلال الجغرافي المباشر .

وهذه العلاقات الجديدة ـ علاقات التبعية والاستغلال ـ هي التي توضح وتعمق التناقض الاساسي ما بين اهداف الشركات المتعددة الجنسية في المردودية وتحقيق الربح بكل الوسائل الممكنة من جهة ، ومن جهة ثانية ، مطامح وحاجيات الجماهير الشعبية سواء منها التي تعيش في البلدان الرأسمالية المتقدمة او تلك التي تعاني من الهيمنة الامبريالية . وفي هذا الاتجاه فان البحث عن استغلال اقصى لقوة العمل يؤدي بالشركات المتعددة الجنسية الى تشغيل ارخص يد عاملة ممكنة . فنجد مثلا ان الاحتكارات الاميركية قد بدأت في مرحلة اولى توظف في اوروبا نظراً لظروف التشغيل الافضل مقارنةً بأمريكا ، لكنها سرعان ما انتقلت الى اليابان وجنوب شرقي آسيا والبرازيل حيث وجدت «ما هو احسن ...

وهكذا تحاول الاحتكارات ايجاد التنافس ما بين العمال في مختلف فروعها ومعاملها ، سعياً وراء ابتزازهم والوقوف امام مطالبهم الاجتماعية . واذا ما استعصى حل هذه المشاكل واحتد الصراع حولها ، فبامكان الاحتكار ـ ودون سابق انذار ـ اقفال معمل معين وتحويله الى بلد آخر ، وبالتالي ، فان **الظروف المعيشية للعمال يقرر فيها هيئات تبعد عنهم بآلاف الكيلومترات ومن طرف «مسؤولين» أجانب بكامل معنى الكلمة .** ومن هنا فان الطبقة العاملة التي تعاني من استغلال الاحتكارات

←

تتعرض لاستيلاب مزدوج : فالى جانب الاستيلاب الاجتماعي الناتج عن استغلال الرأسماليين ، هناك «استيلاب وطني» باعتبار ان شؤونهم تقرر من طرف رأسماليين يوجدون خارج حوزة الوطن ولا تملك أي قدرة على التأثير فيهم .

أمام هذه الأوضاع ، تصبح الوسيلة الوحيدة لحل هذه التناقضات هي **التأميم الديموقراطي** للاحتكارات - اي التأميم الذي يمنع الرجوع الى رأسمالية الدولة - التي تسيطر على مراقف الاقتصاد الحيوية ، وذلك عن طريق استلام السلطة من طرف الطبقة العاملة والجماهير الشعبية المتحالفة مع كل القوى المعادية للاحتكار .

وفي الوقت الذي نشاهد تطوراً سريعاً في مسلسل مركزة السلطة الاقتصادية الرأسمالية على المستوى الدولي ، وتكريساً لهيمنة الاحتكارات - الاميركية منها على الخصوص - ليس فقط على مستوى الصناعة والتكنولوجيا ، لكن ايضاً بالنسبة لقطاع الرأسمال النقدي الذي يعد محرك الحياة الاقتصادية ومنظمها ، فان **التأميم الديموقراطي** يأخذ كل ابعاده الاجتماعية السياسية ، ليس بالنسبة للنضال ضد الاستغلال وصيانة مصالح الشغيلة فحسب ، بل ايضاً بالنسبة لصيانة **السيادة الوطنية** نفسها التي تصبح امام تشعب الهيمنة الاحتكارية وتوسعها حجماً ونوعيةً ، مهددة تهديداً واضحاً .



دكان في ابوظبي : شهادة على توغل الشركات المتعددة الجنسية .

• • •

التضامن في مناهضة الامبريالية

واذا كان التأميم الديموقراطي للاحتكارات في البلدان الرأسمالية المصنعة يطرح نفسه بحدة والحاح ، فان الهيمنة الامبريالية في البلدان الشبه مستعمرة والتي تشكل هيمنة الاحتكارات المتعددة الجنسية ابرز معالمها ، تطرح مهام التحرر الوطني وانهاء التبعية والاستعمار الجديد بشكل لا يقل حدة والحاحاً .

ومن ثم ، يأخذ النضال المناهض للأمبريالية كل ابعاده السياسية الحيوية بالنسبة لتحرر الشعوب وتقدمها ، اذ ان مناهضة الامبريالية ليس مجرد شعار تعبوي بل هي اجابة على واقع معاش : واقع سيطرة الاحتكار وهيمنته على الاقتصاد العالمي ، وبالتالي فان تضامن الطبقة العاملة في البلدان المصنعة مع الجماهير الكادحة في البلدان شبه المستعمرة ، وحشد كل الطاقات وتوحيدها لمواجهة العدو المشترك ، يعتبر ضرورة حياتية تفرضها مهام التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي . كما ان كل انتصار في واجهة من الواجهات يعد دعماً وانتصاراً بالنسبة للواجهات الأخرى ، فاستيلام السلطة من طرف الطبقة العاملة وحلفائها في بلد من البلدان الرأسمالية المتقدمة واقبالها على التأميم الديموقراطي للاحتكارات الكبرى ينعكس مباشرة بإضعاف هذه الاخيرة والحد من سلطتها ونفوذها داخل البلدان الشبه مستعمرة ، كما ان انتصار الجماهير الكادحة داخل بلد من هذه البلدان وإقبالها على انجاز مهام التحرر الوطني ينعكس حتماً «بقص اجنحة» الاحتكارات وضرب طاقاتها الاستغلالية وبالتالي إضعافها داخل البلدان الرأسمالية المصنعة نفسها .

وهكذا تكتمل جوانب جدلية النضال ضد الامبريالية الذي اصبح محوراً اساسياً في نضال الشعوب المستغلة ضد العدو الرأسمالي المشترك ، والذي ما فتئ يكشف عن هويته ويوضح حقيقته بدافع من مسلسل التمركز الرأسمالي العالمي المطَّرِد .

واذا كان هذا المسلسل يعمل على توضيح طبيعة عدو الشعوب المشترك فانه ايضاً قد اصبح يطرح اشكالات متعددة لم تجد بعد اجوبتها السديدة المعمقة : اشكالية ارتباط الثورة الوطنية بالثورة الاشتراكية ، مخاطر السقوط في التأميمات البيروقراطية والعودة الى رأسمالية الدولة ، تنسيق نضال الشعوب وتدعيم تضامنها في الوقت الذي يتوطد تضامن القوى الامبريالية والرجعية ، مشاكل الحدود في البلدان النامية على الخصوص ، كيفية تجاوزها لمواجهة العدو المشترك والمتعدد الجنسية ، وفي نفس الوقت مكانة واهمية النضال من اجل السيادة الوطنية ...

كلها إشكاليات مطروحة على الحركة التقدمية والثورية ، تجد اجوبتها وحلولها من خلال النضال الدؤوب للطبقة العاملة والجماهير الشعبية عموماً ، من خلال التفاعل الجدلي بين نظريتها الثورية وممارستها النضالية اليومية .

ثقافة والتزام

الهجرة والامبريالية

مع انتهـــاء عهـــد الاستعمـــــــار المبــــاشر واقبال الجماهير الشعبية وتعطشها لتعليم ابنائها ورغم السياسة النخبوية للنظام في مجال التعليم ظهرت بعض الدراسات والابحاث الجادة التي تصدت لهذه المهمة الشاقة: تناولت المجتمع المغربي من مختلف جوانبه ومن مختلف مراحله التاريخية بالدرس والتحليل لمعرفة واقع الامس واليوم وتحديد افاق الغد الافضل. لقد سمحت هذه الدراسات في عدة مجالات. من جملة هذه الابحاث القيمة التي كانت والى عهد قريب تشكل المرجع الاساسي في عدة مجالات. من جملة هذه الابحاث القيمة كتاب جديد يتعرض فيه مؤلفه، الباحث المغربي عبدالله البارودي لظاهرة الهجرة المغربية وجذورها التاريخية وارتباطها بالظاهرة الاستعمارية. وقد ركز المؤلف على هذا الجانب الاخير كما أبرز من خلال عنوان الكتاب نفسه: الهجرة والامبريالية.

في عهد الاستعمار المباشر:

يتناول الكتاب في فصله الاول التطور التاريخي للهجرة المغربية الى فرنسا. حيث يتطرق لهذا التطور منذ سنة 1915 حينما كان عدد المهاجرين المغاربة بفرنسا لا يتجاوز 700 عاملا الى سنة 1977 التي وصل فيها عددهم الى ما يقارب 370 الف عامل.

ان ظروف الحرب العالمية الاولى اجبرت وزارة الحربية الفرنسية انذاك الى اللجوء لاستيراد اليد العاملة المغربية لملء الفراغ الذي احدثته التعبئة العامة للمواطنين الفرنسيين حيث ان عدد افراد الجالية المغربية بفرنسا في فترة الحرب (1914 - 1918) كان يتراوح ما بين 15 الف الى 40 الف عامل اغلبهم من جنوب المغرب. بعد انتهاء الحرب تضاءل هذا العدد الى ما يقارب 3000 عامل سنة 1919 ليرجع تقريبا الى مستواه الاصلي سنة 1921. الا ان بداية انجاز المشاريع الاقتصادية الاستعمارية الاولى استلزم الحد من تيار الهجرة الى فرنسا لفائدة ارباب العمل الجدد بالمغرب. لكن هذا العامل الاقتصادي لم يكن هو وحده الباعث على اتخاذ هذا القرار، فقد كانت هناك عوامل سياسية عسكرية كذلك. فتطور المقاومة المغربية بقيادة البطل عبد الكريم الخطابي في الريف والانتصارات الرائعة التي حققتها ضد الاستعمار الاسباني وبخاصة معركة انوال الشهيرة، جعلت التحالف الفرنسي الاسباني يلجأ الى اكثر ما يمكن من الرجال لمواجهة ثورة عبد الكريم وبالتالي الى منع الهجرة. وقد استمر هذا المنع الى سنة 1931 بفعل الازمة الاقتصادية العالمية سنة 1929. ومع انتعاش الوضع الاقتصادي في منتصف الثلاثينات وصل عدد المهاجرين المغاربة الى ما يقارب 30 الف شخص سنة 1939. ونفس الظاهرة التي عرفتها الهجرة المغربية ابان الحرب الاولى تكررت في الحرب الثانية اذ ان اعداد المهاجرين وصلت في نهاية الحرب (1946) الى 44 الف شخص من بينهم الاف الجنود المغاربة.

وفي الفترة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهاء عهد الاستعمار المباشر وبخاصة في الخمسينات تناقص عدد المهاجرين ليصل الى 16000 سنة 1956 بحكم تقلبات الوضع الاقتصادي والتطورات السياسية الرئيسية التي عاشها المغرب انذاك.

في عهد الاستعمار الجديد:

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى هجرة اليهود المغاربة. فعند قيام اسرائيل لسنة 1948 هاجر اليها ما يقارب 25.000 يهودي مغربي وفي سنة 1951 وحدها هاجر ما يقارب 100 الف شخص الى اسرائيل. ولم تتوقف هذه الهجرة منذ ذلك الحين حيث ان عدد اليهود المغاربة وصل سنة 1971 الى 31115 شخص فقط اغلبيتهم الساحقة ممركزة بالدار البيضاء.

ان تطور الهجرة المغربية الى فرنسا منذ 1960 قد ارتبط في مرحلة اولى بالوضع الاقتصادي الفرنسي المرتبط هو نفسه بجملة احداث سياسية عرفتها فرنسا منذ 1958 (عودة دغول الى الحكم ـ الصراع الجزائري.. الخ) فالتصميم الثالث (1958 - 1961) كان يتوقع جلب يد عاملة اجنبية يصل عددها الى 15 الف. وفي مرحلة ثانية ارتبط هذا التطور بالتصميمين الخامس والسادس. يتعلق الاول منهما بمرحلة (66 - 77) وكان ينص على زيادة في عدد السكان العاملين 500000 شخص من بينهم 330.000 عامل اجنبي. ويتعلق الثاني بمرحلة (71 - 1975) وكان ينص على الزيادة في عدد المهاجرين بـ 75 الف شخصا سنويا اي بما مجموعه 375 الف في هذه المرحلة.

وبسبب من جمود حركة الهجرة الجزائرية بعد استقلال الجزائر سنة 1962 تناقص الهجرة الايطالية منذ سنة 1957 والاسبانية منذ 1965، اضطرت فرنسا الى اللجوء الى مصادر اخرى لليد العاملة. فكان ان توجهت في البداية الى مستعمراتها القديمة في المغرب العربي (تونس والمغرب) والى المصادر التقليدية لليد العاملة: يوغوسلافيا وتركيا والبرتغال.

وهكذا شهدت الهجرت المغربية توسعا هائلا في هذه المرحلة التاريخية رغم جملة من الضواغط والظروف الاقتصادية.

وتحتل الجالية العمالية المغربية الرتبة الخامسة من حيث العدد بعد البرتغال والجزائر وايطاليا واسبانيا على الترتيب.

وتجدر الاشارة الى الهجرة الطلابية كذلك باعتبار ان اسباب الهجرة العمالية والطلابية وبخاصة نحو فرنسا ـ هي من نفس المستوى اذ ان تطورهما يندرج في سياق التناقضات الرئيسية ما بين طموحات الجماهير الشعبية والهياكل الاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة. ان الهجرة الطلابية على عكس العمالية، حديثة العهد ذلك ان عدد الطلاب المغاربة بفرنسا لم يكن يتعدى بضع عشرات قبل 1956.

لقد انتقل عدد الطلبة المهاجرين من 1127 طالبا سنة 61 - 62 الى ما يقارب عشرين الف طالب سنة 77 - 78 والجدير بالذكر ان هذا التزايد الكبير حدث بشكل اساسي مند سنة 1972 وعلى مستوى الهجرة العمالية كانت نفس الظاهرة كذلك. ذلك ان سنة 1972 ـ 1973 شهدت دخول 51534 عاملا جديدا الى فرنسا. ان هاتين الزيادتين ليستا من قبيل الصدفة، انهما مرتبطتان مباشرة بالمحاولتين الانقلابيتين (يوليوز 71 وغشت 72) وكذا بأحداث 3 مارس 1973.